



مذكرة تعاون بين كل من

الهيئة العليا للسياحة ووزارة الاقتصاد والتخطيط

حول تطبيق توصيات السياسة العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره

أخذاً في الاعتبار،

- الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ المنشئ للهيئة العليا للسياحة المتضمنة اعتماد السياحة الوطنية قطاعاً اقتصادياً منتجاً.
- المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة الصادر بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٩) وتاريخ ١٤٢١/١/١٢ هـ، والتي تنص على أن غرض الهيئة الأساسي هو "الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنميتها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني".
- الفقرة (٦) من المادة الرابعة من تنظيم الهيئة العليا للسياحة التي تنص على اختصاص الهيئة في "تنسيق الجهود بين الجهات الحكومية والأهلية المعنية فيما يخدم أغراض الهيئة".
- ما تضمنته الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره المعتمدة من مجلس الوزراء الموقر بقرار رقم (٢٠) وتاريخ ١٤٢٥/١/٢٤ هـ، وخطة العمل الخمسية لتنفيذ الاستراتيجية العامة بالإضافة إلى منهج الشراكة لتفعيل خطة العمل والتي اعتمدها جميعاً مجلس إدارة الهيئة العليا للسياحة.
- الطبيعة المجزأة ومتعددة الجوانب لقطاع السياحة، والحاجة إلى تنمية هذا القطاع بشكل متكامل ومخطط ومنظم إلى جانب الإدارة الفعالة للقطاع، وكذلك الحاجة الضرورية للتعاون والتنسيق الوثيقين بين الهيئة العليا للسياحة والجهات والمؤسسات العامة والخاصة.
- التزام الهيئة العليا للسياحة من خلال "خطة العمل" بتنمية السياحة الوطنية في الخمس سنوات القادمة معتمدة بشكل أساسي على تفاعل شامل ومثمر بين الشركاء في تنمية السياحة من القطاعين العام والخاص، والتي تعتبر وزارة الاقتصاد والتخطيط أحد هؤلاء الشركاء.
- الاختصاصات والصلاحيات التي تمارسها وزارة الاقتصاد والتخطيط والمتعلقة بالمجالات التي تؤثر أو تتأثر بالسياحة وفق ما هو مبين في الملحق (١) من هذه المذكرة.
- الاختصاصات ذات العلاقة للهيئة العليا للسياحة المنصوص عليها في كل من قرار مجلس الوزراء رقم (٩) الصادر في ١٤٢١/١/١٢ هـ وتنظيم الهيئة الصادر بموجب القرار.



الرقم
التاريخ
المرفقات

وحيث تضمنت خطة العمل العديد من الإجراءات والمهام التي يتطلب تنفيذها التعاون بين كل من الهيئة العليا للسياحة ووزارة الاقتصاد والتخطيط، فقد تم في يوم الثلاثاء ١٤٢٦/٥/٢٨هـ الموافق ٢٠٠٥/٧/٥م الاتفاق بين كل من الهيئة العليا للسياحة ووزارة الاقتصاد والتخطيط على الآتي:

١. تؤكد الجهتان التزامهما بالإسهام في تنمية قطاع السياحة وفق توجه قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) بتاريخ ١٤٢٥/١/٢٤هـ، ورقم (٩) بتاريخ ١٤٢١/١/١٢هـ، ويتفقان على التعاون بشكل وثيق وفعال وعلى أساس مستمر - وفقاً لمنهج الشراكة - في السعي لتنفيذ نتائج وتوصيات الاستراتيجية العامة لتنمية قطاع السياحة وتطويره وكذلك برامج وأهداف ومرامي خطة العمل الخمسية بشكل كامل.

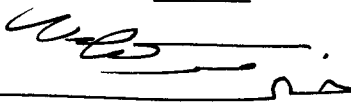
٢. تشمل مجالات تعاون الطرفين جميع ما يتضمنه الملحق المرفق رقم (١). ويجوز للجهتين - حسب ما يريانه مناسباً - الاتفاق لاحقاً على إحالة أي مواضيع أو مسائل أخرى ذات علاقة بالسياحة إلى فريق عمل مشترك يتولى دراستها وفقاً لهذه المذكرة، بحيث تعد تلك المواضيع أو المسائل المضافة جزءاً من الملحق (١) المرفق.

٣. تقوم الجهتان، وفقاً لمنهج الشراكة، بالآتي:

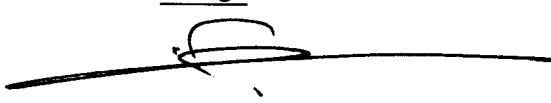
- العمل سوياً لمواجهة المعوقات وتسهيل نمو قطاع السياحة.
- العمل على توزيع الأدوار والمسئوليات وتحديد الاختصاصات والصلاحيات المتعلقة بالمواضيع المدرجة بالملحق (١).
- تشكيل فريق عمل مشترك يضم مختصين من منسوبي كل من الهيئة والوزارة لتفعيل التعاون بين الجهتين حسب التصور الوارد بهذه المذكرة. ولفريق العمل الاستعانة بممثلي جهات أخرى وخبرات متخصصة إذا تطلب الأمر، كما يحق لفريق العمل تشكيل فرق عمل فرعية حسب الحاجة للتعامل مع أي مواضيع تفصيلية محددة، وتبين خطة العمل التي يعدها فريق العمل وفق الفقرة الآتية الجهات الأخرى والفرق الفرعية التي يتطلبها العمل.
- يعد فريق العمل خطة عمل مفصلة فيما يختص بكل موضوع من المواضيع ذات الصلة بما يحقق التنفيذ الفعال لها في الوقت المناسب، وتقديم تقارير موحدة عن تقدم العمل للموقعين على هذه المذكرة.

تم التوقيع على نسختين من هذه الوثيقة واستلمت كل جهة نسخة من المذكرة.

عن الوزارة


وزير الاقتصاد والتخطيط

عن الهيئة


الأمين العام



الرقم
التاريخ
المرفقات

ملحق (١)

مجالات التعاون الرئيسية بين كل من

الهيئة العليا للسياحة ووزارة الاقتصاد والتخطيط

١. تطوير معلومات اقتصادية دقيقة لقطاع السياحة بالمملكة.
٢. تطوير نظام حسابات السياحة الفرعية (TSA).
٣. تبادل الإحصاءات والمعلومات والمطبوعات ذات العلاقة بقطاع السياحة مثل المعلومات الديموغرافية المساندة للمسوحات.
٤. صياغة خطط الهيئة لتناسب مع الصيغة المتبعة من قبل باقي مؤسسات الدولة ليتسنى دمجها ضمن الخطة الخمسية للدولة.
٥. التنسيق في مجالات التخطيط الوطني والإقليمي والمحلي والقطاعي فيما يتعلق بالقطاع السياحي.
٦. التنسيق في مجالات تنفيذ الخطط والبرامج والسياسات المرتبطة بقطاع السياحة.
٧. التعاون في تطوير قطاع السياحة.
٨. تنسيق أنشطة التنمية سعياً لتفعيل الاستراتيجية العامة للسياحة.